

التقييم الوطني لمخاطر تمويل الإرهاب

دولة الكويت

مايو 2025

الملخص التنفيذي

1. ترفض دولة الكويت الإرهاب بجميع أشكاله، وقد طبقت في الماضي سياسات شاملة لمنع تجذر الأيديولوجيات المتطرفة في البلاد. كما نفذت الكويت حملات توعوية وإعلامية ودينية فعالة ترفض التطرف والتعصب وتهدف إلى تعزيز ثقافة التسامح وقبول التنوع المجتمعي. وتدعم الكويت مبادرات الأمم المتحدة الرامية إلى تعزيز السلام والعدالة والتنمية البشرية والتسامح العرقي والديني، فضلاً عن تعزيز التفاهم بين مختلف الحضارات والثقافات والشعوب من خلال رسالة الإسلام، على الصعيدين المحلي والعالمي.
2. وكجزء من "التقييم الوطني للمخاطر" الأحدث للكويت الصادر في عام 2023، تم تقييم مستوى تعرض البلاد لمخاطر تمويل الإرهاب وتحديد على أنه منخفض بشكل عام، بناءً على مستوى تهديد منخفض مقترن بمستوى منخفض من نقاط الضعف. وقد تم تحديد أن مخاطر تمويل الإرهاب التي تواجهها الكويت تقتصر على تعاملاتها مع البلدان عالية المخاطر ومع الأشخاص/الكيانات المتطرفة. وقد شككت مجموعة العمل المالي - كجزء من تقييمها المتبادل في عام 2024- في صحة هذه النتيجة وأوصت بأن تقوم الكويت بتوسيع وتعميق تحليلها للمخاطر للتحقق مما إذا كان المستوى الوطني المنخفض لمخاطر تمويل الإرهاب دقيقاً بالفعل.
3. لتنفيذ توصية مجموعة العمل المالي، يهدف هذا "التقييم الوطني لمخاطر تمويل الإرهاب" لعام 2025 إلى زيادة تعزيز فهم المخاطر في الكويت بشأن تمويل الإرهاب من خلال تحليل مجموعة واسعة من مصادر البيانات والمعلومات، بما في ذلك مدخلات من القطاع الخاص في الكويت من خلال العديد من ورش العمل والاجتماعات.
4. بناءً على التحليل الشامل المقدم في هذا التقرير لتقييم المخاطر، تخلص الكويت إلى أن التعرض الوطني لمخاطر تمويل الإرهاب هو في الواقع أعلى مما كان مفترضاً في عام 2023 وهو حالياً عند مستوى متوسط-مرتفع. وينتج تصنيف المخاطر هذا عن مستوى تهديد متوسط-مرتفع، مقترناً بمخاطر متبقية متوسطة-منخفضة تتعلق بجمع أموال الإرهاب، ومخاطر متبقية مرتفعة تتعلق بحركة الأموال المرتبطة بالإرهاب، ومخاطر متبقية منخفضة فيما يتعلق باستخدام الأموال المرتبطة بالإرهاب.
5. تعتبر المخاطر الكامنة المرتبطة بجمع الأموال لأغراض الإرهاب في الكويت متوسطة-منخفضة، ويرجع ذلك إلى حد كبير إلى الاتجاه العالمي نحو التطرف، خاصة بين الشباب ومن خلال استخدام أدوات مثل وسائل التواصل الاجتماعي والعملات المشفرة. وقد لوحظ هذا الاتجاه أيضاً في الكويت على مدى السنوات الخمس الماضية، على الرغم من أن الدولة اتخذت خطوات جوهرية للتخفيف من هذه المخاطر.
6. في المقابل، كشف "التقييم الوطني لمخاطر تمويل الإرهاب" لعام 2025 أن تعرض الكويت لحركة الأموال أو البضائع التي تهدف إلى إفادة إرهابيين أو منظمات إرهابية تعمل في الخارج، بالإضافة إلى ارتباط مختلف القطاعات المالية في

الكويت ببلدان تحتل مرتبة عالية في مؤشر الإرهاب العالمي، هو أعلى مما كان متوقعاً في السابق. كما تتطلب بعض مجالات تخفيف المخاطر المتعلقة بسيناريوهات المخاطر هذه مزيداً من التعزيز.

7. أخيراً، في حين لم تقع هجمات إرهابية منذ عام 2015 ولا توجد منظمات إرهابية معروفة أو مرافق تدريب تعمل في الكويت، فقد تم إحباط عدد من الهجمات كل عام، مما يشير إلى أنه لا يزال هناك بعض الخطر من استخدام الأموال في الكويت لأغراض الإرهاب. ومع ذلك، فإن تدابير التخفيف القوية المطبقة تخفف هذا الخطر الكامن بشكل فعال.